حضرة الرئيس المحترم،

حضرة نائب رئيس مجلس الوزراء المحترم،

حضرة المتحدّثين المحترمين،

أصحاب السعادة،

أيها الزّملاء والأصدقاء،

يسرّني اليوم أن أفتتح معكم هذا الحدث، وهو الثاني في سلسلة الندوات الإقليمية حول "إسهام التنمية في التمتع بجميع حقوق الإنسان". فأنتم تعلمون مكانة هذه المنطقة المميزة بالنسبة لي، وكم تمنّيت أن أتواجد بينكم في بيروت.
أقر مجلس حقوق الإنسان عند تفويضه بسلسلة الندوات هذه، بترابط التنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتعزيز إحداهما الأُخرى. وستركز هذه الندوة على بعض التحديات التنموية الملحة المتعلقة بالتمتع بجميع حقوق الإنسان في العالم العربي مع مراعاة وعد الأمم المتحدة المركزي والتحويلي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

يقدّم التعريف الشامل للتنمية الوارد في ديباجة "إعلان الحق في التنمية لعام 1986، نقطة انطلاق مفيدة للمناقشة. ويعرّف الإعلان التنمية على أنّها عملية اقتصادية بالإضافة إلى كونها عملية اجتماعية وثقافية وسياسية. كما أنه يتطلب نهجاً شاملاً يُبنى على مشاركة الجميع وتوزيع فوائد التنمية التي تسهم في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة والتمييز بجميع أشكاله. يأخذ هذا التركيز على التنمية البشرية الشاملة بعين الإعتبار احتياجات كل من الأجيال الحالية والمقبلة.
تتطلب التحديات العالمية لحقوق الإنسان والتنمية، مثل حالة الطوارئ المناخية وأزمتي الوقود والغذاء والنزاعات المسلحة وتقلّص الحيز المدني في أنحاء العالم، إلتزامنا الجماعي وإرادتنا السياسية وعملنا المشترك. وعلى الصعيد العالمي، أدت جائحة كوفيد-19 إلى توقف التنمية المستدامة في الكثير من البلدان بينما أعادتها سنين عدّة إلى الوراء في بلدانٍ أُخرى. كما في هذه المنطقة، استمرت التفاوتات ومكامن الضعف الهيكلية في التفاقم. وقد أثّرت الجائحة بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر تهميشا وضعفا، بما فيها كبار السن واللاجئون والمهاجرون والأقليات والنساء والشباب.

يواجه كل بلد وكل منطقة تحديات مختلفة. وسيتم مناقشة بعض التحديات الأساسية التي تؤثّر على المنطقة العربية في أثناء هذين اليومين. فهي تشمل اتساع نطاق الفقر وانعدام فرص عمل الشباب وعدم المساواة الجندرية، أزمة المياه والغذاء والبنية التحتية للصرف الصحي ، بالإضافة إلى أوجه القصور في الحكم. غالباً ما تتفاقم هذه التحديات بسبب انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية والنزاع المسلح التي فرضت ضغطًا إضافيًا على المشاركة العامة وزادت من تقييد الحيّز المدني. وبالاستناد إلى تقرير صدر مؤخرًا عن اللجنة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، فإن المنطقة العربية هي الأكثر تفاوتًا على الصعيد العالمي. في عام 2020، استحقّ 58 في المائة من الدخل القومي في المنطقة لأغنى 10 في المائة من السكان، بينما استحوذ أفقر 50 في المائة على 8 في المائة فقط من الدخل القومي. إن الفقر مزمن: فإذا وقعت الأسرة في هوة الفقر فمن المرجح **ان** يبقى الفقر متوارث فيها بين الأجيال. لذا، إن النمو الاقتصادي وحده ليس بحلٍّ كافٍ لهذه المشكلة. بل على العكس، فيمكن أن يؤدّي النمو غير الشامل إلى تفاقم عدم المساواة دون تعزيز المشاركة الاقتصادية للجميع[1].

تعد بطالة الشباب في المنطقة العربية واحدة من أكثر أشكال عدم المساواة ديمومةً والتي كانت النسبة الأعلى في جميع أنحاء العالم على مدار الـ 25 عامًا الماضية، حيث يعمل ما يقرب من 85 في المائة من الشباب في المنطقة في القطاع غير النظامي[2]. كما أن معدّل البطالة بين الشابات هو الأعلى في العالم وأكثر من ضعف المعدّل بين الشباب، حيث وصل إلى 49.1 في المائة في عام 2021[3]. آمل أن توفّر مناقشاتكم خلال اليومين المقبلين آراء مستنيرة حول تسخير إبداع الشباب للإسهام في فرص التنمية والتمتع بحقوق الإنسان.

يعيق كل من تغير المناخ، الأزمات السياسية وضعف البنية التحتية إنتاج الغذاء وتوزيعه، حيث يعاني العديد من بلدان المنطقة من الجفاف المُطوّل وانعدام الأمن الغذائي والمائي. في الدول العربية، يفتقر أكثر من 70 مليون شخص إلى إمدادات المياه المنزلية المنتظمة، وكذلك الحال بالنسبة لـ 26 مليون نازح آخر في البلدان المتأثرة بالنزاع أو منها. يتطلب الأمن المائي حَوكمة فعّالة للمياه والتعاون بين الدول لضمان الاستدامة.

لقد خلق الإخفاق في حماية حقوق الإنسان عقبات كبيرة أمام التنمية. نحن بحاجة إلى اقتصادات تُعزّز حقوق الإنسان - وتجمع بين الاقتصاد والتنمية وحقوق الإنسان، وتحافظ على كرامة الجميع وحقوقهم، مع تعزيز التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

1
2
3

يجب علينا مضاعفة جهودنا دون تأخير والعودة إلى السعي الحازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ترتكز على حقوق إقتصادية ومدنية وثقافية وسياسية وإجتماعية، وكذلك على الحق في التنمية. في دعوته للعمل من أجل حقوق الإنسان، يطرح الأمين العام للأمم المتحدة قضية الحلول الراسخة في حقوق الإنسان للحفاظ على التقدم الإنمائي.

عزز مكتبنا مشاركته على المستوى الوطني في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأهداف التنمية المستدامة والوقاية في محاولةٍ لتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والتنمية. من خلال مبادرة "سرج Surge "، نجمع بين خبراء حقوق الإنسان وخبراء الاقتصاد الكلي لتقديم أبحاث ومشورة وتحليلات متخصصة وسياقية حتى تعمل سياسات الاقتصاد الكلي على تفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. هذا الشهر سيطلق مكتبنا ورشة عمل حول تعميم الحق في التنمية في تقارير المراجعة الوطنية الطوعية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي ستعمل على بناء قدرات المشاركين، وعدد كبير منهم من المنطقة العربية، المنخرطين في إعداد وبَلوَرة تقارير المراجعة الوطنية الطوعية.

في جدول أعمالنا المشترك، دعا الأمين العام إلى عقد اجتماعي متجدد، يتكيف مع تحديات هذا القرن، ويقوم على المساواة في الحقوق والفرص للجميع. يربط العقد الاجتماعي بين الحكومة وشعبها وينعكس داخل المجتمع لاحتضان الإعمال الشامل لحقوق الإنسان. سيساعد إنشاء عقود اجتماعية جديدة ترتكز على حقوق الإنسان على إعادة بناء الثقة بين الناس وحكوماتهم، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وإعطاء الأولوية لمكافحة عدم المساواة وخلق بيئة مواتية لإعمال جميع حقوق الإنسان.

في الختام، اسمحوا لي أن أقدم أمثلة لبعض مشاريعنا في المنطقة. في مصر، يعمل مكتبنا على تعزيز التعاون المؤسسي الوثيق بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لبناء الأساس لبرمجة تنموية قائمة على حقوق الإنسان مدعومة ببيانات ومؤشرات مفصلة. في موريتانيا، نتعاون مع السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز فهمهم وقدرتهم على ربط العلاقة بين تغير المناخ والهجرة وحقوق الإنسان بهدف توجيه الاستراتيجيات والحلول المستقبلية. في تونس، نفّذ مكتبنا مشروعًا تجريبيًا لدعم البلديات في تبنّي نُهُج تشاركية قائمة على حقوق الإنسان في الموازنة، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة.

آمل أيضًا أن تكون سلسلة الندوات هذه فرصة لمعالجة بعض الأسئلة الهامة حول كيفية تعزيز الالتزام بالتعاون الدولي الضروري للتنمية وتصميم استراتيجيات التنمية الإقليمية والمحلية لتعزيز التمتّع بحقوق الإنسان وتعزيز التوزيع العادل لفوائد التنمية.

مع انتقال سلسلة الندوات هذه من منطقة إلى أُخرى، يجب أن نذكر أنفسنا بأن مجتمعات التنمية وحقوق الإنسان تتشارك نفس الأهداف العالمية ـ لإنهاء التمييز والتهميش، وتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة، وتحقيق رفاهية وحقوق الجميع في كل مكان.

أتمنى لكم مناقشات مثمرة وأتطلّع إلى استنتاجاتكم وتوصياتكم.